الأنباء
الاثنين 11 يونيو 2012

العدساني: ما أسباب عدم صرف المكافأة الطلابية للخريجين بعد التخرج؟

وجه النائب رياض العدساني سؤالا لوزير التربية ووزير التعليم العالي د.نايف الحجرف جاء فيه:
قانون رقم 29 لسنة 2011 بتعديل بعض أحكام القانون رقم 10 لسنة 1995 في شأن مكافآت الطلبة بجامعة الكويت والهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب.
مادة أولى: يستبدل بنص الفقرة الأخيرة من المادة والبند 1 من المادة السادسة من القانون رقم 10 لسنة 1995 المشار إليه النصان التاليان:

مادة أولى (فقرة أخيرة)

«وتصرف مكافأة شهرية للطالب الكويتي المتزوج من كويتية، مقدارها 350 دينارا شريطة استمرار العلاقة الزوجية وعدم تقاضي إعانة اجتماعية من وزارة الشؤون الاجتماعية او من أي جهة حكومية أخرى»، وذلك وفقا للشروط التي يصدر بها قرار من الوزير المختص.

مادة سادسة (البند 1)

مقدار المكافأة الاجتماعية والتشجيعية - بنوعيها - على ألا تقل قيمة المكافأة الاجتماعية عن 200 دينار للطالب شهريا. ويستمر صرف هذه المكافأة من تاريخ التخرج وحتى حصول الطالب على العمل في الجهات الحكومية او القطاع الخاص.

المذكرة الإيضاحية:

نظرا لارتفاع تكاليف المعيشة في الكويت وتصاعدها نتيجة ارتفاع الأسعار بشكل مطرد، ورغبة في التخفيف عن كاهل أولياء أمور الطلبة وتشجيعا لأبنائنا الدارسين سواء في جامعة الكويت او في الجامعات الخاصة بدولة الكويت، وكذلك طلبة الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب على استكمال دراستهم الجامعية في جو من الراحة النفسية، وإبعادهم عن الضغوط المالية التي تؤثر في تحصيلهم العملي وستهدف مواجهة الزيادة الضطردة في أسعار المواد والخدمات وعلى نحو خاص ذات الصلة بالعملية التعليمية والتحصيل الدراسي بالكليات والمعاهد وتدعم في ذات الوقت جودة مخرجات التعليم كأحد روافد السياسة التعليمية المستهدف تحقيقها بالخطط المستقبلية للبلاد، كما تساعد على توفير المراجع العلمية وإعداد الأبحاث من خلال استخدام التقنيات الحديثة للحسابات الآلية والمراجع الفنية ذات التقنية المتطورة.

لذا، فقد أعد هذا القانون بزيادة المكافأة الشهرية للطالب الكويتي المتزوج من كويتية، على ألا تقل عن 350 دينارا كويتيا «بدلا من 250 دينارا كويتيا» وتحدد اللائحة التنفيذية قواعد الصرف على المخاطبين بأحكام القانون، وذلك على ضوء التميز العلمي والتقدم الثقافي، كذلك زيادة الحد الأدنى لمقدار المكافأة الاجتماعية والمكافأة التشجيعية الى 200 دينار كويتي «بدلا من 100 دينار كويتي» ويستمر صرف هذه المكافأة من تاريخ التخرج حتى حصول الطالب على العمل في الجهات الحكومية والقطاع الخاص.

إلا ان المعمول به في وزارتكم هو وقف صرف المكافأة عند تخرج الطالب والطالبة وهذا مخالف لقانون رقم 29 لسنة 2011 والذي ينص مادة سادسة (البند 1): مقدار المكافأة الاجتماعية والتشجيعية - بنوعيها - على ألا تقل قيمة المكافأة الاجتماعية عن 200 دينار للطالب شهريا. ويستمر صرف هذه المكافأة من تاريخ التخرج وحتى حصول الطالب على العمل في الجهات الحكومية او القطاع الخاص.

ونفيدكم علما بأن هناك طلبة وطالبات متخرجين أرجعوا مكافآتهم الى الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب حتى يتسنى حصولهم على شهادة التخرج، ونوضح ان المكافأة هي حق من حقوقهم ولا يلزم عليهم إرجاعها وإنما تستمر المكافأة حتى حصول الطالب على العمل في الجهات الحكومية أو القطاع الخاص وهذا ما نص عليه القانون.

ونقدر جهودكم واجتهادكم في خدمة الإخوة الطلبة والطالبات والسعي نحو مستقبل أفضل، فما الأسباب التي أدت الى عدم تطبيق قانون رقم 29 لسنة 2011، علما انه جاهز مع المذكرة الإيضاحية؟ وهل سيتم تنفيذ القانون بأثر رجعي لكل طالب وطالبة ينطبق عليهم القانون لأنه حق من حقوقهم؟

رياض العدساني

الشاهين: ما يحدث في سورية يعيد للأذهان مذابح المسلمين في يوغوسلافيا السابقة

أكد النائب أسامة الشاهين أن النظام البعثي الدموي في سورية لن يتوقف عن التنكيل بشعبه وقتل العشرات من أبناء سورية أطفالا ونساء وشيوخا قصفا بالدبابات وبالأسلحة الثقيلة الأخرى التي يستخدمها الجيش لمحاربة إخوانه من السوريين الرافضين لاستمرار حكم الفساد والظلم الجاثم على قلب سورية منذ عشرات السنين، فبعد مذبحة الحولة البشعة تأتي مذبحة القبير التي راح ضحيتها 86 من الأبرياء بينهم أكثر من عشرين طفلا وامرأة.

اسامة الشاهين

وأكد الشاهين ان ما يحدث في سورية يعيد أجواء المذابح التي كانت ترتكب في حق المسلمين في يوغوسلافيا السابقة، فهي لا تقل عن المذابح التي ارتكبها الصرب في سيربرينتشا، داعيا إلى ضرورة قيام الحكومة بوقف جميع الاتفاقيات الموقعة مع النظام السوري وتقديم الدعم المالي المجزي للشعب السوري والجيش الحر والمجلس الوطني.وأشاد الشاهين - في تصريح صحافي له - بموقف وزارة الداخلية ووزيرها الشيخ أحمد الحمود الإنساني بوقف قرارات إبعاد عدد من السوريين الذين أدينوا باقتحام مبنى سفارتهم لدى الكويت في 24 فبراير الماضي، معتبرا أن هذا التصرف ليس غريبا على الكويت وقادتها الذين تعودوا على احتضان المحتاج ونصرة الضعيف وحماية العاجز طوال تاريخهم وهذا الإجراء يحسب لوزير الداخلية. واضاف: نحن بحاجة إلى اتخاذ إجراءات ويجب ألا نعلنها منفردين فلابد من اتصال مع الحكومة لترتيب إجراءات معينة مقترحا عقد جلسة خاصة وكذلك تحديد فترة محدودة من جلسة 6/5 لمناقشة الأوضاع المتردية في سورية.

وطالب الشاهين باستقبال الجرحى السوريين، فضلا عن ضرورة تسهيل الإجراءات لضم الأسر السورية مع بعضها وتقديم جميع التسهيلات لتلك الأسر. كما دعا النائب أسامة الشاهين الحكومة والشعب لاتخاذ مواقف معلنة ضد الانحياز الروسي والصيني لكل ديكتاتور عربي كما يحدث مع نظام البعث الإجرامي في سورية المفجوعة برجالها ونسائها وشعبها وشبابها وأطفالها كذلك.

مشيداً بدور وزير الداخلية وبحملته التي أزعجت خلايا طهران:

الوعلان: نائب يرفض تفتيش بنيد القار لأنها «منطقة مؤمنين» ونحذر من تحركات العمالة الإيرانية

قال النائب مبارك الوعلان ان حملة وزارة الداخلية الأخيرة بشأن ضبط مخالفي الاقامة أزعجت اذناب طهران وسماسرة ايران وما قامت به اجهزة الداخلية بتعليمات من وزيرها الشيخ احمد الحمود قد كشفت المستور، مؤكدا ان هذه الحملة دفعت وفق بعض المصادر احد نواب الدائرة الأولى معروف بارتمائه في احضان حزب البعث الحاكم في دمشق وعلاقاته المشبوهة مع طهران بالاتصال بأحد قيادات وزارة الداخلية محذرا من محاولة التفتيش في منطقة بنيد القار مدعيا انها منطقة «المؤمنين» ولا يجوز تفتيشها.وطالب النائب الوعلان النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية الشيخ احمد الحمود بفتح تحقيق بشأن هذا التصرف والتأكد من هذا الامر لنعود الى حقيقة هذه المنطقة وكيفية التعاطي معها من قبل بعض اذناب طهران، مشيرا الى ان ما ذهبنا اليه في استجوابنا المقدم لرئيس الوزراء الاسبق الشيخ ناصر المحمد بشأن خلل في التركيبة السكانية وازدياد العمالة الايرانية ينذر بكارثة وانها عمالة زائدة عن الحاجة الفعلية وان لها دور مرسوم ستؤديه في حال تم تحريكها لأغراض خطيرة.

واضاف الوعلان ان مهمة وزير الداخلية وقياداته تتطلب منا جميعا الوقوف معها في كشف الخلايا الايرانية النائمة كما قامت الوزارة في وقت لاحق بكشف الشبكة التجسسية التي حكم عليها مؤخرا من قبل قضائنا النزيه مؤكدا ان الحيطة والحذر مطالب واهمية ذلك يكمن بخطورة الوضع الاقليمي وانعكاساته على المنطقة ودولها بشكل او بآخر وخاصة بدول الخليج التي تواجه خطرا داخليا قبل ان يكون خارجيا من قبل خلايا نائمة وفاسدة تسعى لاجهاض اي مشروع اتحادي لدول الخليج.

مبارك الوعلان

الوسمي: ما القيمة الحقيقية للمبالغ المرصودة لخطة التنمية؟

وجه النائب د.عبيد الوسمي سؤالا لوزير الاشغال العامة ووزير الدولة لشؤون التخطيط والتنمية د.فاضل صفر جاء فيه:

- ما القيمة الحقيقية للمبالغ المرصودة لخطة التنمية يرجى افادتي حول ما يثبت ذلك من واقع القرارات الصادرة بهذا الشأن مع تزويدي بنسخ من هذه القرارات؟
- ما قيمة ما صرف من هذه المبالغ حتى الآن؟ يرجى بيان الآتي:

أ - نوع المشاريع.
ب - اسماء الشركات وملاكها.
ج - قيم ما دفع لهذه المشاريع وما تبقى منها مع بيان نسبة انجاز هذه المشاريع.

- ما القيمة الاجمالية المصروفات من مبالغ خطة التنمية حتى الآن وما قيمة المبالغ المتبقية منها؟
- يرجى تزويدي بالجدول الزمني لمشاريع خطة التنمية من تاريخ بدء العمل بالخطة حتى تاريخ ورود السؤال.
- ما الجهة المشرفة والمسؤولة عن متابعة تنفيذ مشروعات خطة التنمية.
- في حال تأخر تنفيذ الجدول الزمني للخطة، يرجى افادتي حول آلية التصرف بالمبالغ المخصصة للخطة وجهة الاشراف على ذلك، ومبررات التأخير في كل مشروع من مشروعاتها.
- ما قيمة الاوامر التغييرية في كل مشروع من مشروعات خطة التنمية مع بيان سببه والقيمة المترتبة على الامر التغييري؟

د.عبيد الوسمي

الدلال: على «الداخلية» تبني إستراتيجية جادة للتخلص من العمالة المخالفة والهامشية

من الخطوات الايجابية ما اعلن مؤخرا من قيام وزارة الداخلية بالقيام بحملات امنية مكثفة لضبط مخالفي الاقامة واحالتهم للقضاء او ابعادهم في اسرع وقت ممكن والمتطلع ان تكون هذه الخطوة ضمن خطة متكاملة للتعامل مع المخالفين للقوانين والعمالة السائبة والهامشية في ظل زيادة ارقام التركيبة السكانية من غير الكويتيين وخصوصا العمالة غير المفيدة او تلك المخالفة لقوانين الاقامة، ويتطلب عاجلا ان تقوم وزارة الداخلية بالاعلان عن استراتيجية التعامل مع آليات منح الاقامة، ومن جانب اخر الآليات لمحاربة مخالفي الاقامة بما فيها التشدد واتخاذ الاجراءات القانونية على كل من يساهم في منح اقامات بشكل غير مشروع او الاطراف التي تساهم في خلق المشكلة بالتخلي عن العمالة دون اتباع الاجراءات القانونية المطلوبة او عدم الابلاغ الرسمي عن تغيب او هروب العمالة من مقر العمل كما يقترح ان تقوم الحكومة بتكليف المجلس الاعلى للتخطيط وبالتعاون مع الجهات المختصة بالدولة (الداخلية، ديوان الموظفين، برنامج القوى العاملة، الامانة العامة للتخطيط.. الخ) باعداد رؤية متكاملة وبرنامج عمل لتخفيض اعداد غير المواطنين من العمالة المخالفة او غير المرغوب فيها او السائبة منها واقتراح آليات للحد من استقدام العمالة غير المفيدة للدولة وبرامج اخرى لتوفير فرص عمل للكويتيين يزاحمهم فيها المقيمون وفي المقابل اطالب الاخوة في لجنة الداخلية والدفاع بمجلس الامة بعقد جلسات خاصة للتصدي لهذا الموضوع المهم، من ناحيتي سأتقدم بسؤال برلماني في هذا الشأن.

محمد الدلال

ووجه النائب محمد الدلال سؤالا للنائب الأول لرئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية الشيخ احمد الحمود جاء فيه: من اهم واجبات وزارة الداخلية حفظ الامن وتطبيقه على المخالفين وخصوصا مخالفي الاقامة ونظم الاستقدام والهجرة وقد ساهمت زيادة العمالة السائبة والهامشية وغير المفيدة وايضا المخالفة منها لنظم الاقامة في خلق العديد من المشاكل والازمات من ابرزها مزاحمة المواطنين والمقيمين بطريقة مشروعة في الاستفادة من الخدمات الحكومية كالصحة وخلافه، وايضا ساهمت هذه العمالة المخالفة في تعاظم مشكلة الازدحام المروري ناهيك عن مزاحمة هذه العمالة للمواطنين في الوظائف المتاحة ومؤخرا وفي اطار ايجابي اعلنت وزارة الداخلية عن قيامها بحملات مداهمة بهدف ابعاد المخالفين للاقامة او اتخاذ الاجراءات القانونية بشأنهم، لذا يرجى افادتي وتزويدي بالآتي:

- هل لوزارة الداخلية خطة عمل متكاملة بشأن التعامل مع مخالفي الاقامة من الوافدين وما آليات عمل الوزارة لتفعيل الخطة ان وجدت مع ارفاق نسخة من تلك الخطة والقرارات التنفيذية لها.
- تزويدي باحصائية عن اعداد المخالفين للاقامة عن السنوات 2009 وحتى تاريخه وفقا لعمليات الضبط والاحالة للمخالفين لقوانين الاقامة مع بيان جنسية المخالفين ومن تم ابعاده او احيل للجهات القضائية.
- ما اسباب تفاقم اعداد العمالة المخالفة للقانون او الهامشية او السائبة منها في نظر وزارة الداخلية (ضعف تنفيذ القانون من وزارة الداخلية، تواطؤ من الكفلاء، استقدام غير مشروع او بهدف التكسب المالي.. الخ) يرجى افادتي بشأن الدراسات والتقارير التي اعدتها وزارة الداخلية في هذا الشأن.
- ما اجراءات وزارة الداخلية مع الشخصيات الاعتبارية او الاشخاص الطبيعيين من الكويتيين الذين كان لهم دور في مخالفة قوانين الاقامة فيمن يقع المخالفون تحت كفالتهم او التستر على مخالفتهم مع بيان بالاجراءات التي قامت بها الوزارة على تلك الاطراف والدعاوى القضائية التي قدمتها في هذا الشأن.

الشايع: أطالب الحكومة بتأسيس شركات لتنويع مصادر الدخل وإنهاء البطالة

طالب النائب شايع الشايع القطاع الخاص بأن يكون له دور أكبر وفاعل في الدولة.

وبين الشايع - في تصريح صحافي - أن القطاع الخاص يكاد يكون مهمشا في ظل قوانين الكويت، لكنه في الوقت نفسه أشار إلى أن غالبية القطاع الخاص لا تهتم بعملية «التكويت» إنما شعارات تحملها، مؤكدا أن الكثير من الشركات توظف الشباب بالاسم فقط ودون أن تجعل له دورا فاعلا، باعتبارها تريد أن توظف العدد المطلوب فقط.

وقال الشايع انه حتى الـ 10٪ من الكويتيين تم توظيفهم دون قناعة وإنما بسبب القوانين وأن 1٪ منهم من يعمل حقيقة في القطاع الخاص.

وأشار الشايع إلى أن الشباب الكويتي يحتاج فرصا حقيقية، فإذا ما وجدها في القطاع الخاص فإنه سيثبت كفاءته، خصوصا إذا وجد أمامه قطاعا جادا في توظيفه.

وبين الشايع أن الحكومة تعلم بكل ما يجري في هذا القطاع لكنها لا تحرك ساكنا، خصوصا أنها تلعب الدور ذاته في مؤسساتها، مؤكدا أن الكثير من الموظفين ليس لهم دور في مؤسساتهم الحكومية، داعيا إلى إعادة فلسفة التوظيف في القطاعين الحكومي والخاص.

وقال الشايع ان القطاع الخاص وان كانت له سلبياته وأهمها عدم جديته في تكويت الوظائف لكنه أيضا لا يجد القوانين المرنة، ويكاد يكون شبه معتقل بسبب «قوانين الكويت» التي عف عليها الزمن.

ورأى الشايع أن على الحكومة أن تستفيد من تجارب دول خليجية مثل قطر والإمارات، حيث قامت الحكومات بتأسيس شركات في جميع المجالات مثل العقار والاستثمار والصناعة وغيرها تعمل كأي قطاع خاص لكن الحكومة مظلتها، بيد أن لها ميزانية خاصة واستقلالية، مضيفا: تلك الشركات تدر على الحكومة الربح وفي اليوم نفسه تقوم بتوطين الوظائف وتكون رافدا رئيسيا لتنويع مصادر الدخل.

ودعا الشايع الحكومة للتحرك جديا في هذا الاتجاه خصوصا أن عشرات الآلاف من الشباب الكويتي عاطل عن العمل، مبينا أنه بدل انتظار «رحمة» المؤسسات الحكومية، لابد من تأسيس شركات خاصة تابعة للحكومة، وبذلك تكون الحكومة ضربت أكثر من عصفور بحجر منها استثمار فوائضها ومشاركة تلك القطاعات في التنمية وإنهاء أزمة البطالة والتوقف عن الاعتماد على مداخيل النفط فقط.

وأوضح الشايع أن الحكومة إذا ما أرادت التطوير للبلد وأن يسير ركب التنمية فإن عليها تغيير قوانينها وفتح المجال للقطاع الخاص ليكون رافدا رئيسا، مشددا على ضرورة مساهمة هذا القطاع في التكويت وبشكل جدي لا ان يكون التكويت فقط لذر الرماد في العيون.

ودعا الشايع الحكومة إلى تحمل مسؤولياتها وتغيير سياساتها الاقتصادية، مؤكدا أن النهج الذي تسير عليه هذه الأخيرة في الوقت الراهن هو «مكانك راوح» وأصبحنا متأخرين عن ركب جيراننا بالخليج، فمن يصدق أننا كنا يوما «دانة الخليج» فأصبحنا دامة بيد الفساد والبيروقراطية!

شايع الشايع

الحربش: ما أسباب تأخر تأسيس شركات لخدمات الاتصالات اللاسلكية؟

وجه النائب د.جمعان الحربش سؤالا لوزير المواصلات م.سالم الاذينة جاء فيه، يرجى افادتي وتزويدي بالآتي:

- ما اسباب تأخير تطبيق القانون 26 لسنة 1996 بتأسيس شركات لخدمات الاتصالات اللاسلكية والذي ينص على ان تقوم وزارة المواصلات بتقديم التسهيلات الفنية الممكنة الالزمة لاداء خدمات هذه الشركات وكذلك لتخصيص الترددات في نفس الحزم وذلك بتوزيعها بينها جميعا على وجه التساوي، وما مدى صحة تكليف شركة «BT» بشأن الترددات بين شركات الاتصالات الثلاث وهل تم تنفيذ توصياتها مع تزويدنا بنسخة من هذه التوصيات وكذلك توصيات اللجنة المشكلة من قبل مسؤولين بالوزارة لنفس الموضوع وهل تم تنفيذ التوصيات؟
- ما سبب تأخر الوزارة في تزويد شركات الاتصالات بالترددات المطلوبة لاطلاق خدمات الجيل الرابع أسوة بالاسواق المجاورة وما الآلية لضمان العدالة في توزيع الترددات بين الشركات؟
- ما امكانيات الشركات المزودة بخدمة الانترنت وما امكانياتها الفنية وقدرتها بالمقارنة مع شركات الاتصالات الثلاث وسبب عدم فتح المجال لشركات الاتصالات الثلاث والبيع المباشر للانترنت وكم نسب بيع الانترنت لشركات الاتصالات الثلاث من حجم الانترنت بالكويت بشكل كامل؟
- يرجى تزويدنا بالاساس الذي تستندون إليه في حساب التعرفة لدقيقة المكالمات الدولية بالمقارنة مع دول مجلس التعاون الخليجي، وسبب رداءة الجودة في الاتصال الدولي، ولماذا لا يتم تزويد شركات الاتصالات ببوابة دولية خاصة بكل شركة كما هو معمول به في الدول المجاورة وعالميا وهل هناك دراسات سنوية تخضع لها أسعا ر التعرفة للاتصال الدولي؟ يرجى تزويدنا بها.
- ما المبالغ غير المحصلة من شركات مزودي الخدمة للانترنت وشركات الاتصالات من استخدام قسامات ومرافق وبوابات الكترونية وغيرها بشكل كامل؟ مع تزويدنا بالتفاصيل واسباب عدم التحصيل مع تزويدنا بالاجراءات منذ بداية التخلف عن التسديد ان وجد.
- ما الاجهزة التي تم شراؤها او تأجيرها من قبل وزارة المواصلات ولم يتم تشغيلها او دخولها بالخدمة مع تزويدنا بكشف بالشركات التي تم التعاقد معها او اسعار الاجهزة ومواصفاتها.
- ما دور الوزارة في متابعة ورقابة سرعات وجودة الانترنت الحقيقية المقدمة للعملاء من الشركات المزودة للخدمة وآلية التعامل مع الشكاوى ومتابعة الشكاوى في وسائل الاعلام وبرامج التواصل الالكتروني ودورها الرقابي عليها وفق القانون؟
- ما دور الوزارة بالرقابة على اسعار الانترنت في الهامش الربحي؟ وهل تلزم شركات الانترنت باسعار وفق رقابة كما هي المعمول بها في جميع دول الخليج؟
- ما سبب تغيير اسعار بطاقات الارقام ورفع الاسعار بصورة تثقل كاهل الشركات بحيث تؤثر سلبا على الاسعار المقدمة للمشتركين مع شركات الاتصالات والذي صدر عبر القرار الوزاري 126 في 2011؟
- ما الجهة المخولة لتسويق بطاقات الكويت على شبكة الانترنت «com.kw» وعلى اي اساس تم اسناد التسويق اليها؟ وهل تم وضع لائحة لشروط وسياسة الاستخدام والتسويق؟ وهل تملك الوزارة بطاقات «KW» أو «KUW» ومن يملك هذه البطاقات؟

د.جمعان الحربش

لاري يقترح تعديلاً على الإعفاء من خصم الجزء المستبدل من المعاش

كما قدم لاري اقتراحا بتعديل المادة الاولى والثالثة من المرسوم بالقانون رقم 11 لسنة 1991 في شأن الاعفاء من خصم الجزء المستبدل من المعاش التقاعدي (1991/11) وجاء في اقتراح لاري ما يلي:

اولا: تعدل المادة الاولى والتي تنص على: «يوقف خصم الجزء المستبدل من المعاش المستحق وفقا لاحكام القانون رقم 61 لسنة 1976 أو القانون رقم 96 لسنة 1980 المشار اليهما بالنسبة للاستبدالات التي تمت قبل 1990/8/2.

ولا يترتب على ايقاف الخصم المنصوص عليه في الفقرة السابقة زيادة الجزء الذي يجوز لصاحب المعاش استبداله لتصبح على النحو التالي:

يوقف خصم الجزء المستبدل من المعاش المستحق وفقا لاحكام القانون رقم 61 لسنة 1976 او القانون رقم 96 لسنة 1980 المشار اليهما بالنسبة لجميع الاستبدالات التي تمت، ولا يترتب على ايقاف الخصم المنصوص عليه في الفقرة السابقة زيادة الجزء الذي يجوز لصاحب المعاش استبداله.

ثانيا: تعدل المادة الثالثة والتي تنص على «على رئيس مجلس الوزراء والوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ هذا القانون ويعمل به من اول اكتوبر سنة 1991، وينشر بالجريدة الرسمية».

لتصبح على النحو التالي: «على رئيس مجلس الوزراء والوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ هذا القانون على جميع الحالات دون تحديد الفترة الزمنية قبل او بعد تاريخ اصدار القانون، وينشر بالجريدة الرسمية».

أحمد لاري

وفد مجموعة الصداقة البرلمانية الثانية غادر البلاد إلى بلجيكا وسلوڤاكيا

غادر البلاد مساء أمس الأول وفد مجموعة الصداقة البرلمانية الثانية برئاسة د.جمعان الحربش ونائب رئيس المجموعة عبدالله البرغش وعضوية كل من النواب سالم النملان ومحمد الخليفة ونايف المرداس ومناور ذياب.

وسيقوم بزيارة رسمية لكل من مملكة بلجيكا خلال الفترة من 10 الى 12 الجاري وجمهورية سلوڤاكيا خلال الفترة من 14 الى 16 الجاري.

وسيتناول الوفد خلال زيارتيه الرسميتين ترسيخ وتعزيز سبل التعاون البرلماني بين الكويت ومملكة بلجيكا وجمهورية سلوڤاكيا.

ويرافق الوفد من الأمانة العامة بمجلس الأمة كل من عبداللطيف الرزيحان ومحمد القحطاني.